

Distr.: General
24 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والخمسون

٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

بيان مقدم من منظمة براهار، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



بيان

يشكل المجتمع جزء لا يتجزأ من حياة الإنسان. والمجتمع ليس فقط عبارة عن مجموعة من الناس، بل هو أيضا تنظيم من الناس الذين يتشاركون ثقافة وحلفية اجتماعية واحدة. ويوفر المجتمع دعما قويا للحياة البشرية. فالناس الذين ينتمون إلى مختلف الأديان والطوائف والعقائد والأعراق يعيشون حياة جماعية داخل المجتمع. وهم ما برحوا يواجهون مشاكل شتى حرجة مثل انعدام المساواة الاجتماعية، والتمييز العنصري، والتباين الاقتصادي، والفقر، والاحتفاظ السكاني لفترة زمنية طويلة. ومن ثم، فإن السلطات المركزية في المجتمع، سعيا منها للتصدي لتلك المشاكل، تقوم بتخطيط وتنفيذ سياسات في مجال التنمية الاجتماعية تهدف إلى "تعميم مراعاة الحياة البشرية". والتنمية الاجتماعية تشجع اتباع نهج منطلق من القاعدة إزاء النمو يوجه أصوات الفقراء والمحرومين نحو عملية التنمية المنطلقة من القمة على خلاف ذلك. وتمثل العناية بالمرافق الصحية والتعليمية العامة، ونظام النقل العام، وتنمية المهارات، والارتقاء بالبنية التحتية، بعض العناصر المهمة التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند وضع سياسات التنمية الاجتماعية لكي يتمكن الناس من إشباع احتياجاتهم الأساسية. وتساعد الحكومات، أو أي شكل آخر من أشكال السلطة الحاكمة المركزية، في إدارة الموارد الطبيعية والبشرية التي تنتمي إلى المجتمع، وهي التي تنظم توفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع.

وفي الوقت الحالي، تواجه بلدان كثيرة، سواء نامية أو متقدمة النمو، مشاكل في التنمية الاجتماعية. وتشير الشواهد من مختلف المجتمعات في مختلف البلدان حول العالم إلى أن العالم ينقسم إلى فئتين رئيسيتين، الأغنياء والفقراء، يمكن ملاحظة وجودهما في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وما برحت الفئات الفقيرة والمحرومة التي تعيش في المناطق الحضرية والريفية والنائية تواجه تحديات منذ زمن طويل. وتختلف هذه التحديات تبعا لأسباب جغرافية وللاختلافات في التنمية الاقتصادية والمعايير الاجتماعية. وتقوم عدة مؤسسات ومنظمات وهيئات مركزية في أنحاء العالم بتنفيذ سياسات للتنمية الاجتماعية تهدف إلى القضاء على المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية وعلى أشكال التمييز التي يواجهها الناس. ولسوء الحظ، يبدو أن معدل النجاح في هذه الخطط الإنمائية هزيل. وبسبب هذه النتائج، فإن الوقت قد حان لإعادة النظر في التنمية الاجتماعية في العالم المعاصر.

وكما أشير إليه أعلاه، توجد فئتان رئيسيتان في المجتمع العالمي: الأغنياء والفقراء. وقد يبدو أن هذا الوضع هو نتيجة للتفاوت القائم بين مختلف الناس في مختلف السياقات الاجتماعية. ويؤدي هذا التفاوت إلى مزيد من تردي الأوضاع حيث أنه يُؤلّد الجريمة ويزيد من حدة الفقر. وبالرغم من ضخ استثمارات كبيرة في مختلف مشاريع التخفيف من حدة

الفقر، فإنه ما زال يمثل حقيقة اجتماعية. ويعكس استمرار وجود الفقر في عدد من المجتمعات في أنحاء العالم كيف تحولت حياة البشر إلى وجود يرثى له في غياب متطلبات العيش الأساسية من الغذاء والكساء والمأوى. والمشاكل المتصلة بالفقر ليست شائعة في البلدان النامية أو الفقيرة فحسب، بل أيضا، إلى حد ما، في البلدان المتقدمة النمو، إذ يمكن ملاحظة تفاقم انعدام المساواة بين الأغنياء والفقراء في العالم. وهناك عدد أكبر من الفقراء في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية. والفقر في المناطق الحضرية يختلف من حيث النوع، حيث أنه لا يكون بنفس الدرجة من الحدة كما هو في المناطق الريفية.

وقد تعطي دراسة الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية لفقراء الحضر والريف صورة واضحة. فالتعليم وتنمية المهارات يمثلان عاملين مهمين جدا لحفز استئصال شأفة الفقر من المجتمع. والتعليم عامل قوي من عوامل التغيير الاجتماعي. وقد يؤدي تنفيذ سياسة تعليمية جيدة إلى إرساء أساس اجتماعي - اقتصادي متين في البلدان. ويلزم أن تكفل الحكومات والمؤسسات اتباع سياسة تعليمية منصفة لجميع الأطفال والمراهقين. ويُعد توفر العدد الكافي من المعلمين المدربين تدريباً جيداً والمباني المدرسية أساس أي نظام تعليمي مستقر جيد الأداء وعالي النوعية. وإننا لا نؤيد سياسات التعليم الأساسي فحسب، بل أيضا سياسات التثقيف الصحي والتثقيف بشأن الأمن وحفظ السلام على الصعيدين الوطني والدولي سواء على مستوى القرية أو بين فقراء الحضر. فالنظام التعليمي الجيد يمكن أن يكون سلاحاً قوياً يمكن أن يساعد على القضاء على الاتجاهات المحيطة في المجتمع وأن يؤدي في الوقت ذاته إلى تمكين الناس من إيجاد فرص لأنفسهم.

وعلى غرار التعليم، تُعد تنمية المهارات عنصراً آخر من عناصر تمكين القطاع الضعيف في المجتمع. وكما ذكر أعلاه، يختلف فقراء الحضر عن فقراء الريف. وينبغي أن نحدد إمكانات هاتين الفئتين كل في مجال اختصاصه. فقراء الحضر يقومون بأعمال بدنية أو أعمال تصنف تقليدياً بأنها وضيفة. والأشخاص الذين يقومون بأعمال بدنية يكونون في أغلب الأحيان أميين وغير مهرة. ونظراً لأن المناطق الحضرية توجد عادة بالقرب من المناطق الصناعية، فإن فقراء الحضر يلزم أن يتلقوا تدريباً مهنياً وتقنياً مناسباً، ويمكن حفزهم على ذلك عن طريق تنظيم برامج للتوعية، وحلقات عمل، إلخ. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إنشاء مواقع عمل تنافسية على الصعيدين المحلي والإقليمي، لكي يكون بإمكانهم تعزيز طاقاتهم الإبداعية والتنافسية في إطار هذه الفئة.

أما سكان الريف، من الناحية الأخرى، فهم يعتمدون في الغالب على الزراعة. وما زال المزارعون، حتى وقتنا هذا، يتبعون أساليب تقليدية في الزراعة، مما يؤدي إلى انخفاض

الإنتاجية الزراعية، وانعدام المساواة في توزيع الأرض وغيرها من الأصول، وإلى الفقر في الريف في نهاية المطاف. ويجب بذل جهود لتطوير الحرف الريفية التي ما فتئت تتدهور تدريجياً بسبب التصنيع والتوسع العمراني. ومن شأن إجراء أبحاث في مجال الزراعة أن يساعد على تطوير أنماط الإنتاج المستدام، وتحسين مهارات فلاحة الأرض، وتربية الماشية، وتربية الأحياء المائية. وإنما تُدعم المنظمات التي تدرّب الفئات الفقيرة والضعيفة في المجتمع بعدد من برامج تنمية المهارات. وعن طريق التدريب على استخدام البذور المحسنة، والكميات الكافية من الأسمدة، وتحديث عملية الإنتاج في الفنون التقليدية، مثل الحرف اليدوية أو صناعة الفخار، وأشغال المعادن، وتحسين المؤسسات، والاستخدام المستدام لموارد الأرض، مع تهيئة بيئة سوقية الواجهة، يمكن تمكين هؤلاء الناس من إيجاد فرص لأنفسهم.

والتنمية الاجتماعية تعتبر مشكلة بالغة الأهمية لأنها مرتبطة بالحياة البشرية. ونظراً لأنها تُعد مجالاً حساساً للغاية، ينبغي للحكومات ألا تتخذ قرارات عشوائية بشأنها. وربما يكون من المفيد لتحقيق فعالية برامج التنمية الاجتماعية أن يكون هناك مستوى معين من عدم التدخل السياسي في التعامل معها. وينبغي أن تتاح للأفراد والمنظمات ذوي الصلة بهذه البرامج الحرية الكافية لتنفيذ خططهم ومشاريعهم بأقل قدر ممكن من التدخل السياسي. وإنما نطلب من المجتمع الدولي أن يسعى لدى السلطات الحكومية المركزية وأن يمارس الضغط عليها لاتخاذ مبادرات تهدف إلى إقامة بنية تحتية اجتماعية قوية وفعالة في جميع قطاعات المجتمع، وبخاصة بين الفئات المحرومة، لكي يتسنى لكل فرد في هذا العالم أن يحيا حياة كريمة. وضمن التمتع بحياة كريمة لكل فرد في هذا العالم هو أقل ما يمكن عمله لكفالة عدم انتهاك حقوق الإنسان.